

عهد جديد

الملخص التنفيذي

طريق السودان إلى السلم والتعافي الوطني والنهضة، 2027-
2034

ملخص رؤية «عهد جديد»

سبتمبر 2026م

في كلمات قليلة

«عهد جديد» رؤية لسودان واحد، مدني، ديمقراطي، يحكمه القانون، يحتكر جيشه الوطني السلاح، تتوزع فيه السلطة والثروة بعدل، يتساوى فيه المواطنون، يختار الناس حكامهم بالانتخاب، ويقوم اقتصاده على الإنتاج والاستثمار والمعرفة والتكامل مع أفريقيا والعالم.

إن هذه الرؤية ليست برنامج حزب ولا بيان حملة انتخابية، وإنما هي أساس برامجي أعرضه على السودانيين لغرضين: أن تكون مرجعاً للفترة الانتقالية ولقيادتها، وأن تكون إطاراً للمرشحين الذين يتبنونها في أول فترة منتخبة. وهي دعوة إلى تكوين كتلة وطنية واسعة تتجاوز الأحزاب ولا تلغيها.

وتتكون «عهد جديد» من ثلاثة مستويات:

- الميثاق: نص قصير للتوقيع، بصيغة «نحن الموقعين»، وهو شرط الانضمام إلى الكتلة.
 - الرؤية: الكتاب الكامل، بصوت المؤلف، مساهمة مؤسّسة مطروحة للحوار. والموافقة على كل تفاصيلها ليست شرطاً للانضمام.
 - الأوراق التفصيلية: الدراسات القطاعية ومشاريع القوانين المرافقة، وتصدر تبعاً.
- وتمتد الرؤية ثماني سنوات، من الأول من يناير 2027 إلى نهاية 2034: فترة انتقالية لا تتجاوز 36 شهراً، ثم ولاية منتخبة أولى مدتها خمس سنوات.

لماذا نحتاج إلى عهد جديد؟

لقد وصل السودان إلى نقطة لا يمكن عندها العودة إلى قواعد اللعبة القديمة. فالدولة كما بُنيت فشلت، والحرب كشفت فشلها، وإعادة إنتاجها ستعيد إنتاج الحرب. لذلك لا يكفي وقف القتال، وإنما المطلوب اتفاق وطني جديد على أسس الدولة، قبل الاتفاق على من يحكمها.

- محاولات السلام السابقة فشلت لأنها كانت صفقات بين حاملي السلاح، عالجت جانباً من الأزمة وتركت بنية الدولة كما هي.
- الانتصار العسكري وحده لا يكفي، لأن السلاح يوقف تمرداً ولكنه لا يبني دولة عادلة.
- الحكومة الانتقالية التقليدية لا تكفي، فقد جربناها بعد 1964 و1985 و2019، فأعادت إنتاج القديم أو طالت حتى صنعت مصالح تدافع عن بقائها.
- تغيير الأشخاص لا يكفي، لأن الخلل في تصميم الدولة وليس في الوجوه.

أين نقف اليوم؟

المؤشر	القيمة	المصدر
المحتاجون إلى مساعدات إنسانية	33.7 مليون شخص	خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة 2026
النازحون داخلياً	نحو 8.9 مليون، مقابل نحو 4 ملايين عائد	المنظمة الدولية للهجرة، مارس 2026
اللاجئون في دول الجوار	أكثر من 4 ملايين	وكالات الأمم المتحدة
الفقر المدقع	نحو 59% (2025) مقابل 48% (2023)	البنك الدولي
الناتج المحلي 2025	60.2 مليار دولار	البنك الدولي، أبريل 2026
الإيرادات العامة	4.2% من الناتج، نحو 2.5 مليار دولار	البنك الدولي
التضخم	111.5% في المتوسط خلال 2025	البنك الدولي
الدين العام	128.5% من الناتج	البنك الدولي
سنوات الحكم العسكري منذ الاستقلال	نحو 57 من أصل 70	حساب تقريبي للمؤلف

وفي تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر تظهر صورة واضحة: إن نقاط قوة السودان وفرصه حقيقية وكبيرة (شعب صامد ومنظم ذاتياً، وموارد طبيعية ضخمة، وموقع استراتيجي، ومهجر واسع، واهتمام دولي بالإعمار)، لكنها معطلة بنقاط ضعف من صنع أيدينا (تعدد السلاح، وانهيار المؤسسات، واقتصاد مدمر، ومركزية مفرطة، وفساد متجذر). لذلك تقوم الرؤية على استراتيجية واضحة: أن نعالج نقاط الضعف الداخلية أولاً، لأن ذلك هو ما يفتح الطريق لاستثمار الفرص ويقلص المخاطر الخارجية.

المبادئ الاثنا عشر

هذه هي الثوابت التي يلتزم بها كل من ينضم إلى العهد الجديد:

1. إنهاء الحرب أولوية وطنية عليا، حرباً أو تفاوضاً، دون مكافأة على الجرائم.
2. السودان واحد وسيد قراره، بلا تقسيم ولا سلطة موازية ولا قواعد أجنبية.
3. جيش وطني واحد يحتكر السلاح، مهني، خارج السياسة والاقتصاد.
4. دولة مدنية تقف على مسافة واحدة من الأديان وتحترمها جميعاً.

5. المواطنة المتساوية دون تمييز بسبب الجهة أو العرق أو الدين أو النوع.
 6. سيادة الدستور وحكم القانون، والنزاهة والشفافية.
 7. الحقوق والحريات الأساسية مصونة.
 8. العدالة والمصالحة: لا عفو عن الجرائم الجسيمة، وجبر لضرر الضحايا، وسلم أهلي.
 9. حكم لا مركزي يمنح الأقاليم صلاحيات حقيقية ونصيباً عادلاً من الثروة.
 10. اقتصاد منتج وعادل يقوم على السوق والعدالة الاجتماعية والمعرفة.
 11. انتخابات حرة وتداول سلمي للسلطة.
 12. فترة انتقالية محددة لا تتجاوز 36 شهراً.
- أما ما عدا ذلك فمفتوح للحوار: نظام الحكم، وعدد الأقاليم، والنظام الانتخابي، وتفاصيل العدالة الانتقالية، والسياسات الاقتصادية. أ طرح فيها رأيي بوضوح، لكنها ليست شروطاً للانضمام، ويحسمها الحوار الوطني ثم الشعب.

الطريق: مراحل الانتقال

المرحلة	المضمون	الفترة
صفر	قرار من مجلس السيادة الحالي بتكوين الجمعية التأسيسية الانتقالية (100 عضو)	أكتوبر - ديسمبر 2026
الأولى	الجمعية تجيز الدستور الانتقالي، ثم تجيز حكومة التعافي الوطني وبرنامجها	يناير - مارس 2027
الثانية	الحوار الوطني السوداني-السوداني، وينتهي بميثاق وطني	الأشهر 3-15
الثالثة	إنهاء الحرب، حرباً أو تفاوضاً، ووقف شامل لإطلاق النار	من الشهر الأول، والهدف قبل الشهر 18
الرابعة	الترتيبات الأمنية: توحيد السلاح، والدمج والتسريح، وإعادة هيكلة الجيش	الأشهر 6-36
الخامسة	الإعمار والعودة	من الشهر 6 وطوال أفق الرؤية
السادسة	التعداد والاستفتاء على الدستور الدائم والانتخابات العامة الأولى	الأشهر 9-36

المرحلة	المضمون	الفترة
الولاية المنتخبة الأولى	استكمال الإعمار، والتحول الاقتصادي، وترسيخ الحكم الفيدرالي، ثم الانتخابات الثانية	2034-2030

ضمانات عدم التمديد: نص دستوري يحدد الحد الأقصى للفترة الانتقالية ولا يجوز تعديله، وتجريم أي محاولة لتمديد، وموازنة محمية لمفوضية الانتخابات منذ الشهر الأول، ولوحة متابعة علنية شهرية. ولا يترشح أعضاء الجمعية التأسيسية ولا أعضاء الحكومة الانتقالية في الانتخابات الأولى.

مؤسسات الفترة الانتقالية

- الجمعية التأسيسية الانتقالية: أول مؤسسات الانتقال وشرط لتكوين الحكومة. مئة عضو، عشرة من كل إقليم من الأقاليم التسعة وعشرة من الكفاءات، وثلاث المقاعد للنساء. تجيز الدستور الانتقالي، وتجيز الحكومة وتراقبها، ولا يتم أي تغيير دستوري إلا بموافقتها بأغلبية الثلثين، ولا تملك تمديد الفترة الانتقالية.
- مجلس سيادة من ثلاثة أعضاء بمهام شرفية ورقابية.
- حكومة التعافي الوطني: حكومة مدنية رشيقة من الكفاءات، في حدود 14 إلى 16 وزارة، بمهام محصورة ومعلنة.
- مجلس الأمن والدفاع الوطني: هيئة دستورية منتظمة الاجتماع تجمع القيادة المدنية والعسكرية خلال الانتقال، وتتحول في الدولة الدائمة إلى مجلس أمن قومي برئاسة الرئيس المنتخب.
- سبع مفوضيات قومية مستقلة: التعداد السكاني والانتخابات، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وإصلاح الخدمة المدنية، والأراضي، وإعادة الإعمار، والعون الإنساني.
- المكتب المركزي لمكافحة الفساد: مستقل تماماً عن الحكومة، بقيادة نزيهة ومحصنة، وقانون حديث.
- وزارة الإصلاح المؤسسي تتبع رئيس الوزراء مباشرة.
- بناء قدرة الدولة في الأشهر الأولى عبر ستة مداخل: البدء بالمؤسسات التي صمدت، ووحدات تنفيذ صغيرة وقوية، واستعادة الكفاءات من المهجر، ومساعدة فنية مشروطة بنقل المعرفة، والرقمنة، والشراكة المؤقتة مع المجتمع المدني في تقديم الخدمات.

الدولة الدائمة

- جمهورية رئاسية فيدرالية بضمانات: الرئيس يحتاج إلى أغلبية الأصوات وربيعها على الأقل في أغلب الأقاليم، وولايتان رئاسيتان كحد أقصى، وبرلمان من مجلسين، ومحكمة دستورية مستقلة، والجيش فيدرالي فقط.
- تسعة أقاليم في الفترة الانتقالية بدل 18 ولاية. وأقترح للدولة الدائمة ستة أقاليم: الشمالي، والشرقي، والأوسط، وكردفان، ودارفور، والخرطوم، والحسم للحوار الوطني والاستفتاء.
- علاقة واضحة بين المركز والأقاليم: المركز يضع المعايير والأقاليم تنفذ، والمال يتبع المسؤولية بمعادلة معلنة، ومجلس للحكام، والخلافات تُحسم أمام المحكمة الدستورية.

- لا حق في الانفصال: ضمانة الأقاليم هي سلطاتها الواسعة وعدالة الموارد، وليس خيار التفكك.

الأمن والدفاع

- جيش واحد يدمج كل القوات التي قاتلت إلى جانب الدولة أفراداً وليس كتلاً، وحل التشكيلات العقائدية والحزبية.
- الدمج والتسريح: تسجيل 100 ألف مقاتل ودمج أو تسريح 50 ألفاً خلال 18 شهراً، و160 ألفاً بنهاية الشهر 48.
- جيش أصغر وأحدث: 300 ألف في 2034، منهم 180 ألفاً في الجيش النظامي و120 ألفاً في الحرس الوطني.
- سقف دفاعي مزدوج: لا يتجاوز 3% من الناتج و15% من الإنفاق العام في السلم، و5% من الناتج و25% من الإنفاق العام في الحرب المعلنة.
- خروج الجيش من الاقتصاد خلال خمس سنوات، وخروجه من المدن.
- رقابة مدنية دستورية: وزير دفاع مدني، وتجريم الانقلاب، ولجنة برلمانية للأمن القومي.

الحرب والسلام والعدالة

إن الحرب السودانية ثلاث حروب متداخلة: صراع على السلاح داخل الدولة، وأزمة في طريقة بناء الدولة، وحرب بالوكالة. وعلاجها يكون بعقد اجتماعي جديد يربط كل سبب بعلاج: الفيدرالية للثهميش، والتداول للاحتكار، وقانون وطني للأرض، والعدالة الانتقالية للإفلات من العقاب.

العدالة الانتقالية في سبعة عناصر: مفوضية للحقيقة والمصالحة، ومحاكم مختلطة لجرائم الحرب، وتعاون مع الآليات الدولية، وصندوق لجبر الضرر، وإبعاد المدانين بإجراءات فردية، وحفظ الذاكرة، ومصالحات مجتمعية. ولا عفو عن الجرائم الجسيمة.

والعودة طوعية وآمنة وكريمة، إلى أماكن صالحة للحياة، مع حزمة لكل أسرة عائدة، وحق كامل للنازحين واللاجئين في التصويت.

الاقتصاد

- الهدف: مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ثلاثة أمثاله بحلول 2034، من 60 إلى نحو 180-190 مليار دولار. وأقول بصراحة إنه هدف طموح، يتطلب نمواً يقارب 15% سنوياً، ولذلك تُبنى الموازنة على سيناريو معتدل (نحو 101 مليار دولار في 2034). وحتى هذا السيناريو المعتدل لا يعيد الاقتصاد إلى حجمه قبل الحرب إلا قرب 2034، فالطموح هنا ضرورة لا ترف.
- ثلاث مراحل: إنعاش (الشهر 1-18)، ثم إقلاع (19-48)، ثم تحول (49-96).
- من يربح ومن يخسر: يخسر المحتكرون وشبكات التهريب وشركات الأجهزة النظامية، ويربح المنتج الصغير ورجل الأعمال الملتزم بالقانون والموظف والأقاليم والفقراء.

- الإيرادات العامة ترتفع من نحو 4% من الناتج إلى 15%.
- الذهب يعود إلى القنوات الرسمية، والزراعة قاطرة الإنعاش، ومضاعفة إنتاج الطاقة ثلاث مرات أغلبها من مصادر نظيفة، وصندوق سيادي للأجيال القادمة، ولا رهن للثروات قبل استخراجها.

الإنسان

- التعليم: «لا جيل ضائع»، وإعادة كل طفل خارج المدرسة، والمعلم قبل المنهج، وصندوق للتعليم ومحاربة البطالة.
- الصحة: برنامج عاجل لمنع المجاعة والأوبئة، ومرفق صحي في متناول كل مواطن، والصحة النفسية أولوية.
- الحماية الاجتماعية: شبكة للأضعف، وتجربة رائدة للدخل الأساسي المضمون قبل أي توسع.
- النساء والشباب: ثلث مواقع القرار على الأقل للنساء، وبرنامج متكامل لشباب الحرب.
- الإعلام: حر ومستقل، وهيئة بث عام، ومواجهة التضليل بالمعلومة لا بالرقابة.

السودان والعالم

إن السودان دولة أفريقية عربية ذات موقع استراتيجي، وليس ساحة نفوذ لأحد. وسياسته الخارجية **حياد ذكي**: علاقات مع الجميع دون اصطفا في المحاور، ولا قواعد عسكرية أجنبية من أي دولة، وعمل مع دول البحر الأحمر لجعله فضاء تعاون، وانخراط نشط في الاتحاد الأفريقي والتكامل القاري. وتقوم العلاقات مع كل الدول، ومنها الدول التي تدخلت في الحرب، على احترام السيادة ووقف التدخل، مع إبقاء باب الإصلاح مفتوحاً.

الكلفة والتمويل

على أفق مالي من عشر سنوات تقريباً:

البند	التقدير
البرامج الاستثمارية والطائرة	100 إلى 171 مليار دولار
منظومة الأمن والدفاع	43.5 إلى 59 مليار دولار، من الموازنة العامة
المصادر المتوقعة	84 إلى 171 مليار دولار، أغلبها مشروط بالسلام والحكم المدني

والخلاصة: إن الرؤية قابلة للتمويل في سيناريو السلام، وتتطلب في السيناريو المعتدل ترتيباً صارماً للأولويات. فالسلام نفسه هو أكبر مصدر للتمويل.

الافتراضات الكبرى

تقوم الرؤية على افتراضات لا تضمنها الحكومة وحدها، وأعلنها صراحة مع بدائلها: قبول مجلس السيادة الحالي بتكوين الجمعية التأسيسية، وإنهاء الحرب قبل الشهر 18، وتعاون المؤسسة العسكرية مع الإصلاح، وتوافق حد أدنى بين القوى السياسية، وتوفر تمويل خارجي. وفشل افتراض واحد لا يُسقط الرؤية، وإنما يغيّر مسارها أو يطيل زمنها. أما الثوابت فلا تتغير.

الدعوة

لا نطلب منك أن تتفق معنا في كل شيء. نطلب منك أن تتفق معنا على أن السودان يستحق عهداً جديداً، وأن تكون جزءاً من صنعه.

- إذا كنت حزباً أو حركة: انضم إلى الميثاق، واحتفظ ببرنامجك وهويتك.
 - إذا كنت نقابة أو منظمة مدنية: وقّع، وشارك في الأوراق القطاعية.
 - إذا كنت شخصية عامة أو أكاديمياً أو رجل أعمال: وقّع، وساهم بخبرتك.
 - إذا كنت شاباً أو شابة، أو نازحاً أو لاجئاً، أو في المهجر: هذه رؤيتك قبل أن تكون رؤية غيرك.
- عن المؤلف: عادل عبد العاطي، سياسي وكاتب سوداني، مؤسس الحزب الليبرالي السوداني عام 2003، ونائب الأمين العام لتحالف الديمقراطيين الأفارقة من أجل الحرية والتقدم. وهذه الرؤية ليست برنامجاً لترشحه الشخصي للرئاسة؛ فالموقع الذي يرى أنه يستطيع أن يخدم فيه بلاده الآن أكثر من غيره هو في إنجاح تكوين حكومة مدنية في الفترة الانتقالية، وفق التوافق الوطني والضغط الشعبي. وهو يلتزم بالقيّد الذي تقترحه الرؤية على الجميع: لا يترشح أعضاء السلطة الانتقالية في الانتخابات الأولى.